



الجمهورية اليمنية

بيان وفد الجمهورية اليمنية
أمام
الدورة الثانية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

يلقيه القاضي / بدر عبده العارضه
وزير العدل

فيينا - النمسا
من 22 - 26 مايو 2023 م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

أصحاب المعالي و السعادة

السيدات و السادة رؤساء و أعضاء الوفود

أود في البداية أن أؤيد ما جاء في بيان مجموعة ال77 والصين وبيان المجموعة الآسيوية كما يسعدني إن أهنتكم وأعضاء المكتب على انتخابكم رئيساً للدورة ال32 للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية معرباً عن ثقة وفد بلادي بكمتم في إدارة أعمال هذه الدورة متمنياً لكم التوفيق ولإعمال هذه الدورة أن تكمل بالنجاح.

وانتهز هذه الفرصة لاتوجه بالشكر لمعالي السيدة /غادة فتحي والي المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة و لسكرتارية المكتب على جهودهم الحثيثة في تنظيم هذا المحفل الدولي الهام.

السيد الرئيس

أن الجمهورية اليمنية حرصت على مساندة التوجهات الدولية المعتمدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وفق لما جاء في المواثيق الدولية وذلك أدركا منها لأهمية بناء مجتمعات وطنية آمنة تحكمها مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتتوفر فيها مقومات العدالة الجنائية.

السيد الرئيس،

منذ تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في ابريل 2022م برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد العليبي أجريت حزمة من التغييرات في السلطة القضائية، وذلك لتعزيز استقلالية القضاء وتعزيز مكانة المرأة اليمنية في المؤسسات القضائية.

السيد الرئيس

أن الجمهورية اليمنية تعيش وضعاً استثنائياً تفشت فيه الجريمة في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشها المواطنين نتيجة لانقلاب مليشيا الحوثي مما يمثل تحدي كبير للحكومة اليمنية .

أن الجمهورية اليمنية كان قد اتخذ خطوات حازمة لتعزيز قدرتها لمناهضة تمويل الإرهاب بإصدار قانون رقم (١) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعدل طبقاً للقانون رقم (17) لسنة 2013م والذي يتطابق مع المعايير الدولية إضافة الى القانون رقم (29) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد .

وفي هذا الصدد إن الجمهورية اليمنية تتطلع للمزيد من الدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء لدعم وتعزيز جهودها في هذا المجال لتحقيق الغاية المنشودة لمكافحة والقضاء على الجريمة بكافة أشكالها.

تجد الإشارة إلى إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة قام خلال عام 2022م بعقد ورشة عمل في الجمهورية اليمنية بالعاصمة المؤقتة عدن تضمنت محاور المساعدة التشريعية لمراجعة الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب والتي تمخض عنها الاتفاق على تشكيل لجنة من الجهات ذات العلاقة للقيام بمراجعة شاملة للقوانين اليمنية ومواكبتها مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب ، وكذا اعداد مشروع قانون لمكافحة الإرهاب .

وفي هذا المضمار فأنا في الجمهورية اليمنية نتطلع إلى دعم لوجستي وفني في المجال التقني وبناء القدرات للجنة المكلفة بذلك.

الجدير بالذكر أن الجمهورية اليمنية كانت قد صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003م.

السيد الرئيس الحضور الكريم :

ختاماً، أن الجمهورية اليمنية تؤكد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون الدولي في مجالات منع الجريمة والعدالة الجنائية، للتصدي لمواجهة التحديات التي تفرضها الجريمة المنظمة والعابرة للحدود بفعالية مما سيقودنا جميعاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لمجتمعاتنا .

وشكراً